

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة **٧٤٧٤**

الاثنين، ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد إبراهيم	(ماليزيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشيف
	الأردن	السيد حمود
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي ليناريس بالو
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	الصين	السيد ليو جيبي
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد ميننديث غراتيرول
	ليتوانيا	السيد بوبليس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	نيوزيلندا	السيدة شفايغر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في مالي

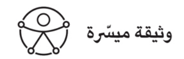
تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2015/426)

رسالة مؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2015/444)

1520046 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ٠٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2015/426)

رسالة مؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2015/444)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مالي إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظرة في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2015/481، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من الأردن، إسبانيا، أنغولا، تشاد، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ليتوانيا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/426، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي. وأود أيضا أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/444، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأردن، إسبانيا، أنغولا، تشاد، شيلي، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ليتوانيا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٢٢٧ (٢٠١٥).

أعطى الكلمة الآن لممثل مالي.

السيد كاسي (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أكرر التهنئة الحارة لكم، سيدي الرئيس، من جانب وزير الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي، سعادة السيد عبد الله ديوب، عندما تكلم (انظر S/PV.7468) دعما لتقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2015/426). كما أود، بناء على تعليمات رئيس الجمهورية، فخامة السيد إبراهيم بوبكر كيتا، أن أؤكد مجددا امتنان مالي حكومة وشعبا، إلى جميع الذين أسهموا بصورة مباشرة أو غير مباشرة في نجاح عملية السلام بين الأطراف المالية، التي بدأت رسميا في الجزائر العاصمة في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٤.

واليوم يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن بمناسبة اتخاذه بالإجماع القرار ٢٢٢٧ (٢٠١٥)، الذي تجدر الإشارة إلى أنه يركز أساسا على التنفيذ الفعال والشامل لاتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن مسار الجزائر. يرحب وفد مالي باتخاذ هذا القرار بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي احتفلنا للتو بالذكرى السنوية السبعين لتوقيعه في سان فرانسيسكو. كما يرحب وفد بلدي باتخاذ هذا القرار الذي يكتسي أهمية تاريخية وسياسية كبيرة والذي يراعي

الشواغل الأساسية لحكومة مالي، التي أعرب عنها من على هذه المنصة الوزير ديوب في ٢٣ حزيران/يونيه.

ولذلك، يسعدنا أن ننوه بأن مجلس الأمن، بحكمته العظيمة، قد أصغى إلى ما كان علينا أن نقول، وقد استجاب بتشكيل الولاية الجديدة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي حول التنفيذ الفعال والشامل لاتفاق السلام والمصالحة في مالي، مع التركيز بصفة خاصة على الأولويات التالية : تقديم الدعم للعملية السياسية والمصالحة الوطنية؛ تعزيز الملكية الوطنية لعملية السلام؛ دعم استعادة سلطة الدولة، وعودة القوات المسلحة وقوات الأمن إلى المناطق الشمالية في مالي؛ دعم جهود الحكومة في مجالات الأمن والاستقرار وحماية المدنيين؛ فرض الجزاءات المحددة الهدف ضد من يسعون إلى عرقلة أو منع التنفيذ الفعال والشامل لاتفاق السلام؛ دعم إصلاح القطاع الأمني، تعزيز وحماية حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية؛ وتعزيز التعاضد والتعاون بين القوات المسلحة المالية والبعثة، على الصعيدين الاستراتيجي والمستويات التنفيذية.

وبالمثل، فإن حكومة جمهورية مالي أيضا تعرب عن امتنانها لمجلس الأمن لمراعاته الشواغل التالية: الجانب الأمني للاتفاق، بما في ذلك تجميع ونزع سلاح الجماعات المسلحة؛ تفعيل الكتائب التي يقصد بها أن تكون بمثابة قوة للرد السريع داخل البعثة؛ التشغيل في الميدان للموارد المتاحة لزيادة فعالية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؛ استخدام جميع الوسائل المتاحة من أجل منع ومكافحة التهديدات التي تشكلها الجماعات الإرهابية والجهادين الذين يمولون أنشطتهم بالمخدرات وغيرهم من القوى المعادية لتنفيذ الاتفاق وعودتها؛ حاجة للجماعات المسلحة التي وقعت على الاتفاق أن تنأى بنفسها عن أنشطة الجماعات الإرهابية وجماعات الجهاديين التي تمول أنشطتها بالمخدرات؛ شرط أن تكفل البلدان المساهمة بقوات أن وحداتها مجهزة بالمعدات المناسبة؛ تعزيز التعاون بين البعثة وقوة بارخان في مكافحة الإرهاب؛ وتفعيل لجنة رصد الاتفاق.

في ذلك الصدد، من الواضح أن القرار ٢٢٢٧ (٢٠١٥) يقر اتفاق السلام والمصالحة في مالي، الذي جاء نتيجة ثمانية أشهر من المفاوضات المكثفة بين الأطراف المالية في سياق عملية الجزائر.

لذا، سيكون من المؤسف أن تتعرض جميع الجهود المشتركة المبذولة للخطر من قِبَل أعداء السلام الذين دأبوا على تصعيد أنشطتهم الإرهابية في جميع أنحاء بلدنا منذ التوقيع في باماكو على اتفاق السلام والمصالحة في مالي. والدليل على ذلك هو الهجومان الإرهابيان اللذان وقعا يومي ٢٧ و٢٨ حزيران/يونيه، واستهدفا معسكر الجيش في نارا، على بُعد ٣٠ كيلومتراً فقط عن الحدود الموريتانية، ومدينة فاكولا في جنوب البلد.

وفي مواجهة تلك الاعتداءات، تؤكد حكومة جمهورية مالي دعوتها جميع الأطراف الموقِّعة على الاتفاق والمجتمع الدولي إلى تعبئة الجهود والموارد الاستخباراتية لتخليص الإقليم الوطني من عدوٍّ مشترك، ألا وهو، الجماعات الإرهابية والجماعات الجهادية المرتبطة بتجارة المخدرات، والتي لا تسعى سوى إلى تحقيق أهدافها الإجرامية بوسائل التخويف والإرهاب.

وأود أن أعرب هنا عن تضامننا وتعاطفنا مع تشاد وفرنسا وتونس والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ومملكة بلجيكا، ومع جميع ضحايا الإرهاب.

ولا يسعني أن أختتم كلمتي بدون أن أؤكد عزم حكومة مالي على الوفاء بالالتزامات التي تعهَّدت بها بموجب اتفاق

باماكو، والعمل بصورة شاملة مع جميع أصحاب المصلحة في مالي لضمان أن يُمسك أبناءِ مالي، بما في ذلك المجتمع المدني، بزمام العملية. وفي هذا الصدد، ستُعِدُّ الحكومة في الأيام القليلة المقبلة آلية وطنية لتنفيذ الاتفاق.

أخيراً، أودّ أن أناشد بإلحاح المجتمع الدولي لكي يواصل دعمه ويفي بالتزاماته بهدف ضمان التنفيذ الفعال والسريع والشامل لاتفاق باماكو.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٠/١٠.